تأثير التركيب الاثني لسكان العراق على الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣

(دراسة في الجغرافية السياسية)

The Effect of the Ethnic Group of the Iraqi Population on Political Stability after 2003

Asst. Prof. Dr. Hussein Qassim Mohammed Al-Yasiri
University of Basrah
Basrah and Arab Gulf Studies Center
E-mail: hussein.al-yasiry@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This paper deals with the impact of the ethnic group of the Iraqi population on political stability after the change in the system of government in 2003 due to the importance of this structure in the power of the state. The study showed that Iraq includes a group of national and religious ethnicities, and that there is a peaceful coexistence between them. It fulfills all its aspirations, and these ethnicities have an extension with neighboring countries that contributed to external interference and posed a threat to political stability, which necessitates work to solve ethnic problems in Iraq through the formation of permanent committees in the House of Representatives and the political participation of all those ethnicities. The application of administrative decentralization, comprehensive and sustainable development Conducting an accurate population census, spreading the culture and arts of all components of the Iraqi people, and confronting the plans of Western countries and Salafi currents to consecrate the spirit of national, religious and sectarian division with the sole Iraqi discourse in a manner that guarantees the interest of Iraq and the Iraqi people with all its components.

Key words: Ethnic group, National group, Religious group .

تأثير التركيب الاثني لسكان العراق على الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة في الجغرافية السياسية)

أ.م.د حسين قاسم محمد الياسري
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: hussein.al-yasiry@uobasrah.edu.iq

الملخص:

يتناول البحث تأثير التركيب الاثني لسكان العراق على الاستقرار السياسي بعد التغيير في نظام الحكم عام ٢٠٠٣ لأهمية هذا التركيب في قوة الدولة ، وأظهرت الدراسة أن العراق يضم مجموعة من الأثنيات القومية والدينية ، وأن هناك تعايشاً سلميً بينها ، وقد وضعت تشريعات وقوانين تضمن حقوقها ، لكنها لم تلبي طموحاتها كافة ، ولهذه الأثنيات امتداد مع دول الجوار وهو ما أسهم في التدخل الخارجي وشَكَلَ خطراً يهدد الاستقرار السياسي ، مما يتوجب العمل على حل مِشاكل الأثنيات في العراق من خلال تشكيل لجان دائمة في مجلس النواب والمشاركة السياسية لجميع تلك الأثنيات ، وتطبيق اللامركزية الإدارية ، والتنمية الشاملة والمستدامة وإجراء تعداد سكاني دقيق ، ونشر ثقافة وفنون كل مكونات الشعب العراقي ، ومواجهة مخططات الدول الغربية والتيارات السلفية لتكريس روح الفرقة القومية والدينية والمذهبية بتوحيد الخطاب العراقي الخارجي بما يضمن مصلحة العراق وأبناء الشعب العراقي بمكوناته كافه .

الكلمات المفتاحية : التركيب الاثني ، التركيب القومي ، التركيب الديني

تأثير التركيب الاثني لسكان العراق على الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣
(دراسة في الجغرافية السياسية)

مقدمة:

تُعد دراسة التركيب الأثني من الدراسات التي لها أهمية في تقدير القوة والمكانة السياسية للدولة ، ومعرفة مدى الانسجام بين سكانها مما ينعكس إيجابيا على الاستقرار والتقدم الاقتصادي .ويشكل مفهوم الأثنية تحدياً جيوبوليتيكياً تجاه وحدة الدولة وقوتها التي تعددت فيها الأثنيات ، وتطالب بحقوقها الثقافية(اللغة ، والعادات والتقاليد) ، والسياسية (الانفصال ، أو الاستقلال الذاتي ، أو المناصب العامة وصنع القرار) ، والاقتصادية ، وتشمل عادة المطالبة بالتوزيع العادل في الثروات عن طريق مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجماعات ، وتنمية الأقاليم المختلفة في ضوء كثافتها السكانية . وتجدر الإشارة إلى أن فعالية الحقوق تعود لفاعلية الجماعة نفسها وحجمها ومدى تماسكها أو التركيز الإقليمي وطبيعة هذا الإقليم ودور القادة السياسيين للجماعة الأثنية في تعبئة حقوقها وطرحها والدفاع عنها لكن تجاهل النظام السياسي لحقوق جماعة أثنية معينة أو عدم اعترافه بها أو عجز مؤسسات النظام عن استبعاد الحقوق المتصاعدة بالمشاركة السياسية قد يؤدي في معظم الأحوال إلى نشوء الجماعات المستبعدة ولجوئها إلى العنف .

مشكلة البحث :

ما المجموعات الأثنية التي يتكون منها سكان العراق ، وما القوانين التي أشارت لها بعد عام ٢٠٠٣، وما الأبعاد التي تأخذها مشكلة التنوع الأثني في الاستقرار السياسي ؟

فرضية البحث :

يفترض البحث أن الأثنيات التي يتكون منها سكان العراق قد تغير واقعها بعد عام ٢٠٠٣ ، وحصلت على مجموعة من الحقوق وفي ضمنها الدستور الجديد والتشريعات القانونية الأخرى ، لكنها لم تكن بمستوى طموحها ، وهنالك تأثير لقوى داخلية وإقليمية ودولية في تحديد مستقبلها وتأثيرها على الاستقرار السياسي .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحديد المجموعات الأثنية (القومية والدينية) في العراق وتوزيعها المكاني ، والتشريعات العراقية التي أشارت إلى حقوقها ووجودها بعد التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ ، وتأثيرها في تحقيق الاستقرار السياسي حاضراً ومستقبلاً .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال تزايد المشاكل الأثنية في العراق ، ومطالبة كل أثنية بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتفاعلها في ظل النظام السياسي الجديد ، مما يتوجب حل مشاكلها بإعادة صياغة الدستور ومنح المزيد من اللامركزية الإدارية ، ونشر البيانات السكانية الدقيقة ، فضلاً عن التنمية الشاملة لجميع المناطق .

منهجية البحث :

اعتمد البحث منهج تحليل القوة لفهم واقع الأثنيات بعد عام ٢٠٠٣ ، ومستقبلها .

حدود البحث :

تتحدد منطقة الدراسة مكانياً في العراق الذي يقع على دائرتي عرض (٢٩.٥ ْ-٣٧.٢٢ْ شمالاً) ، وقوسي طول(٣٨.٤٥ ْ-٤٨.٤٥ْ شرقاً) ، وزمانياً من ٢٠٠٣ -٢٠١٨ ، خريطة (١) .

خريطة(١)

جمهورية العراق وتقسيماتها الإدارية ٢٠١٨

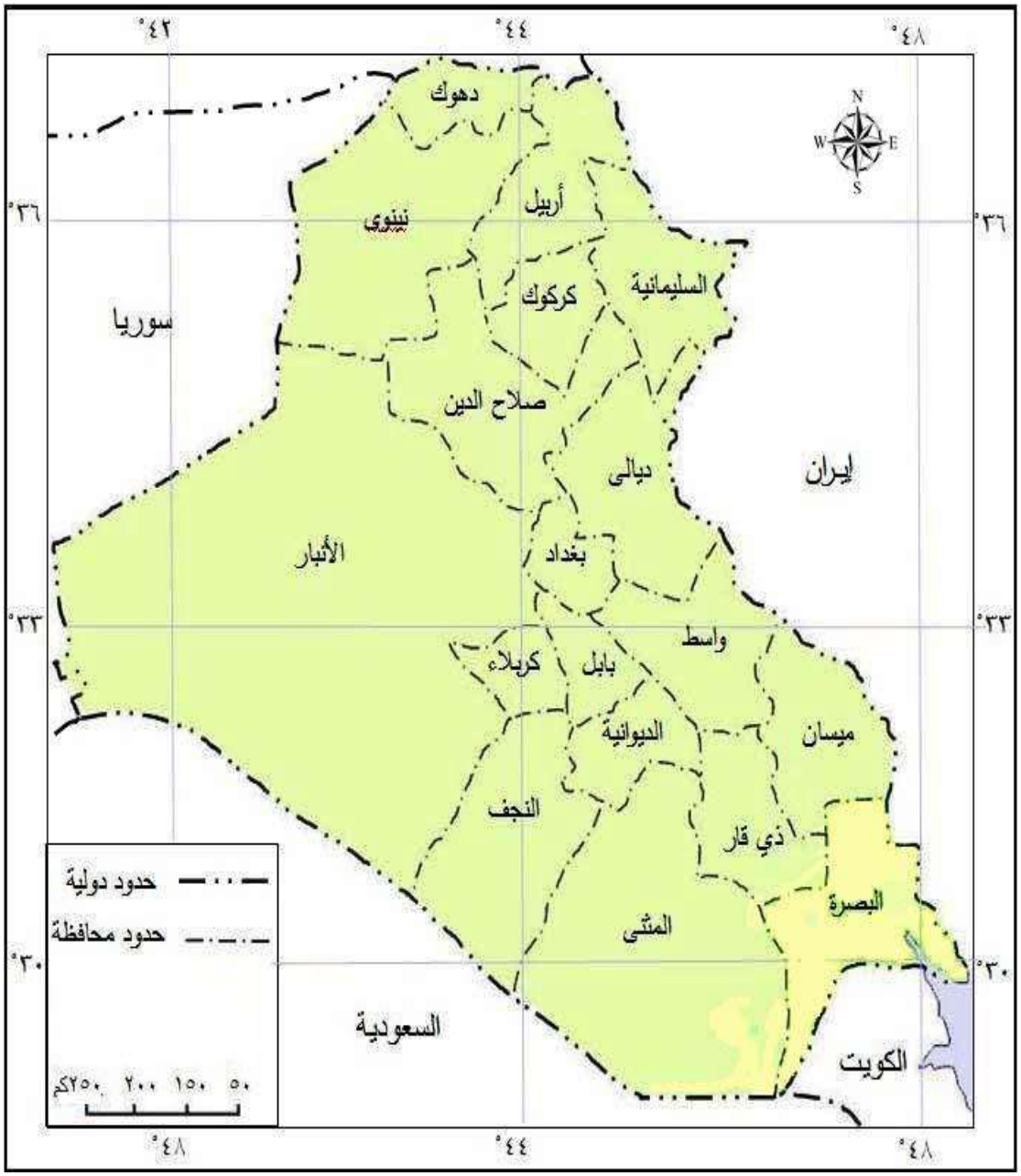

المصدر ، اعتماداً على ، جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، خريطة العراق الإدارية ، ٢٠١٨

أولاً- مفهوم التركيب الاثني :

التركيب السكاني هو : دراسة خصائص المجموعات البشرية التي يتألف منها سكان الدولة ، ليسهل عندئذ المقارنة بين البناء السكاني للمجتمع الواحد ، ويمكن الاستفادة منها في التخطيط لشتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تهم حياة السكان[١] ، وتضم تلك الخصائص تقسيم السكان إلى مجموعات وفئات نوعية(ذكور وإناث) ، وفئات عمرية ، واقتصادية ، وأثنية ، وتعليمية ، وزواجية ، وقد تشمل تركيب السكان البيئي (حضر ، وريف) وتكمن أهميته في معرفة حجم القوى العاملة ، والفئات المشمولة بالانتخابات ، والخدمة العسكرية ، وممن هم في سن التعليم ، ومن يحتاجون إلى رعاية اجتماعية ، ومعرفة الأقليات القومية والدينية ، وتحديد الحالة الاجتماعية للسكان ، وبالتالي معرفة الأسس التي يبنى عليها التخطيط والسياسة السكانية ، لتوفير الخدمات وفرص العمل ، وتنمية الموارد البشرية ، ومنح حقوق الأقليات بما يضمن المساواة بهدف الوصول إلى الاستقرار السياسي في الدولة . ويعدّ التركيب الأثني من أهم أنواع التراكيب السكانية لما له من انعكاسات على المستقبل السياسي للدولة ، والمؤثرة في البناء الداخلي للدولة قوةً أو ضعفاً ، ومدى تجانس النسيج السكاني في الدولة أو تنافره .

جاءت كلمة أثنية أو كما يطلق عليها بالإنكليزية (Ethnicity) من الكلمة اليونانية (Ethno) التي تعني شعب أو قبيلة ، واستخدمت هذه الكلمة لأول مرة في اللغة الإنكليزية في القرن الرابع عشر، وظلت تستخدم للإشارة إلى الأفراد المهمشين كما استخدمت في الأدبيات الحديثة الأمريكية لوصف المهاجرين إلى الأرض الجديدة ، وفي الأدبيات الأوربية لتحليل أسباب قيام الحرب العالمية الأولى والثانية[٢] ، ويشير مفهوم الأثنية إلى مجموعة بشرية أو فئة اجتماعية تشترك في خصائص طبيعية أو ثقافية تميزها عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى كاللغة ، أو الدين ، أو القومية ، أو القبيلة ، أو السلالة ، وتنتشر على رقعة جغرافية أو مكان إقامة دائمية داخل الحدود السياسية لدولة ما ، ويجمع بينهما شعور بالتضامن والتناصر ، وهذا ما يجعلها في عرف أعضائها وفي عرف الأخرين مجموعة بشرية متميزة فتتصرف هي ويتصرف الأخرون حيالها تبعا لذلك بغض النظر عن حجمها أو عددها ، فالجماعة الأثنية قد تكون أقلية أو أغلبيه في ضمن سكان الدولة الواحدة ، ويختلف مفهوم العرقية عن الأثنية فيكون أساس التمييز بين الجماعات العرقية الصفات الجسمانية في حين يكون أساس التمييز بين الجماعات الأثنية هو الروابط اللغوية ، والتاريخ المشترك ، والحضارة ، والثقافة ، والعادات والتقاليد ، وغيرها . [٣] .

وينقسم التركيب الاثني إلى التركيب السلالي أو العرقي ، والتركيب القومي ، واللغوي ، والديني ، والقبلي ، ويعد التركيب القومي أهمها ويعني توزيع السكان بحسب القومية ، ولهذا النوع أهميته لتأثيره في ترابط السكان ، وهو من أهم الأسس في بناء العلاقات الداخلية للدولة ، ولا توجد دولة تدعي التجانس في

سكانها لذا فالتباين القومي دون سياسة حكيمة بين القوميات يؤدي إلى مشاكل سياسية محلية وإقليمية ودولية ، وتؤدي الحدود السياسية أو الإدارية إلى توزيعات قومية معينة على أكثر من دولة أو إقليم إداري، أو يكون لها امتداد في دولة أخرى فتنشأ بذلك الأقليات القومية . أما التركيب الديني فهو توزيع السكان بحسب الديانة أو المعتقد ، ولدراسة هذا التركيب أهميته ، لأن التنوع الديني قد يؤدي إلى مشكلات تعصف بالدولة ، إذا ارتبطت بقلة الثقافة ، ويبرز التركيب الديني كأحد معايير التباين في سكان كثير من الدول ، ويندر أن يوجد تجانس ديني تام في أية دولة ، فالغالب وجود جماعة دينية ينتمي إليها غالبية سكان الدولة ، مع وجود جماعة أو جماعات دينية أخرى ، فضلاً عن أهمية هذا التركيب في تقدير قوة الدولة مع وجود تسامح ديني بين السكان ، أو يكون ضعف الدولة اذا وجد تعصبا بين الجماعات الدينية ، وبذلك فإن تحقيق الانسجام الديني يؤدي إلى الاستقرار السياسي وعلى عكس ذلك فان التعقيد الديني والمذهبي يقود إلى ضعفها ولاسيما إذا ما أصبح للمجموعات وجود سياسي مميز والسماح لها بتكوين حزب سياسي ، وتكوين فصائل مسلحة تابعة لها أو يكون لها ارتباطات عقائدية خارجية . وتؤدي وحدة اللغة إلى التجانس والتقارب بين سكان الدولة الواحدة ، ومن الطبيعي أن يكون الاتفاق على لغة رسمية في اللغة عاملاً مهماً من عوامل توحيد الأمة على أساس أن اللغة أحد أهم عناصر القومية ، غير أن ذلك لا يمنع أن تتكلم القومية الواحدة لغات عدة ، ولكن قد تظهر أقليات موالية للدولة وهي في الآن نفسه تطالب بحريتها اللغوية ، وكثيراً ما تعترف الدولة بحرية استقلال الأقليات بلغاتها وتدريسها في مدارسها ، ويرجع ذلك لخوفها من المطالبة بالانفصال[٤] .

وتتباين الدول من حيث تكوينها الاثني من دولة إلى أخرى بحسب الظروف الطبيعية والبشرية التي أدت إلى نشوئها ، لاسيما تدخلات الدول العظمى في فرض إرادتها في تقسيم العالم. ويمكن تقسيم الدول من حيث التركيب الأثني[٥] :

١- **الدولة البسيطة التكوين (المتجانسة)** : نعني بها الدولة التي ينتمي سكانها إلى مجموعة أثنية واحدة إلى حد عدم وجود أقليات أثنية بين ظهرانيها ، وان وجدت فأن وجودها لا يثير مشكلات ذات شأن على صعيد وحدة الدولة وقوتها ، ومن النادر جداً أن نجد دولاً معاصرة متجانسة من الناحية اللغوية أو الدينية أو القومية .

٢- **الدول الملتئمة التكوين (الوسطى)** : نعني بها الدولة التي يتكون سكانها من جماعتين أثنيتين متقاربتين في التأثير ، لكنها قد تتضمن أقليات أو جماعات صغرى من حيث العدد أو هامشية التأثير ،

وهناك من الباحثين من يحدد نسبة معينة للأقليات كحد اعلى في مثل هذه الدول فأن تجاوزتها فأنها تخرج في رأيهم عن أن تكون متجانسة، وهذه النسبة يفترض أن لا تزيد عن (١٥%) من مجموع السكان .

٣- **الدولة المركبة التكوين (التعددية)** : هي الدولة التي تتعدد فيها الأعراق والقوميات واللغات والمذاهب، ولهذه التعددية جانب إيجابي يمثل عامل قوة تدعم وتعمق التطور السياسي والاجتماعي كما في الدول المتقدمة ، وجانب سلبي حينما تصبح التعددية خطراً يهدد الدولة ، والتماسك الاجتماعي فيها وتفتح الباب أمام الأطماع الخارجية كما في دول العالم الثالث ، ويزداد الوضع سوءاً داخل الدولة التعددية اذا ما اقترن الانقسام الاثني بالتمايز الاجتماعي والطبقي لأن ذلك سوف يؤدي إلى اهتمام كل جماعة أثنية بمطالبها الخاصة ، وهو الوضع الذي يمنع من تكون إرادة وطنية لسكان الدولة .

٤- **الدولة المتشرذمة التكوين** : وهي الدولة التي تعيش فيها جماعات أثنية عديدة ، إذ تتمسك كل جماعة بدينها الخاص وثقافتها ولغتها وأفكارها الخاصة أي انهم يعيشون من دون أي تفاعل أو تحاور بما يخلق ثقافة عامة مشتركة أو الاتفاق على قيم محددة جامعة ، وهنا تشكل الاختلافات القومية والدينية والجنسية واللغوية قوى انفصالية قوية وان كل واحدة منها تستطيع أن تولد رغبة في الانفصال ذلك لأن عدم وجود نظام موحد للمعايير الاجتماعية والأخلاقية يزيد كثيرا من تعقيد مسألة القضاء على الانعزال الأثني ، كما إن افتقاد التواصل المكثف بين الجماعات الأثنية يجعل من الصعب خلق أرضية مناسبة للعمليات الاندماجية فيما يتعلق بالنفسية الاجتماعية والثقافية وهذا بدوره يعطل عمليات الاندماج الوطني على صعيد الدولة بأسرها .

وهناك عدد من العوامل التي تؤدي إلى بروز مشكلة الأقليات وتأثيرها السلبي على الدولة وهي :

- طبيعة نظام الحكم ومدى استجابته لمطالب الأقليات فكلما انتهجت الحكومة سياسات عنصرية تمييزية ضد الأقليات زاد احتمال نشوء صراع بين تلك الأقليات والحكومة .
- تنامي الوعي القومي أو الديني لدى الأقليات ، فكلما ازداد ادراك المجموعة الأثنية لحقوقها المسلوبة وتمييزها لما يجب أن تتلقاه كبقية أغلبية سكان الدولة كان ذلك مدعاة للصراع والمطالبة بالحقوق والامتيازات .
- التركز الجغرافي للأقليات ، إذ يزداد خطرها وتهديدها للدولة كلما تجمعت عناصرها في إقليم جغرافي واحد ويتضاءل أثر الأقليات اذا تشتت عناصرها في أقاليم عديدة من الدولة .
- الموقع الجغرافي للأقليات ، إذ تتزايد مشاكلها اذا احتلت موقعا جغرافيا قريبا من دولة مجاورة تحتل فيها نظيرتها الأثنية الأكثرية في تلك الدولة ، ويزداد الأمر خطورة اذا ما كان هناك امتداد وتداخل بشري عابر

للحدود السياسية مع تلك الدولة ولاسيما إذا ما كانت مطالب تلك الأقلية انفصالية أما اذا كان موقعها وسط الدولة ومحاط بجماعة الأغلبية فستكون مخاطرها أقل بكثير من الحالة الأولى ، ويشكل وجود ثروات طبيعية حافزاً لمطالبة الأقلية بالاستقلال الذاتي أو الانفصال .

– مدى استيعاب المجتمع للأقليات ، إذ تكاد المشاكل التي تتعلق بالأقليات تتلاشى اذا ما تم استيعابهم في المجتمع أو الدولة .

ثانياً– التركيب الأثني في العراق :

بلغ عد سكان العراق (٣٨.١٢٤.١٨٢ نسمة) حسب الإسقاطات السكانية لعام ٢٠١٨[٦] . ولم تشر التعدادات السكانية إلى التركيب السكاني الأثني بعد تعداد ١٩٥٧ ، وأعداد الأقليات أو نسبتهم ، وبقيت معلومات سرية وما ينشر هو دراسات وتقديرات ، ينظر خريطة (٢) :

١– التركيب القومي واللغوي :

نشرت الاستخبارات الأميركية عام ٢٠٠٥ إحصائية قدر فيها نسبة العرب بين(٧٥–٨٠%) ، والأكراد بين (١٥–٢٠%) ، والتركمان ، والسريان ، والآخرون(٥%) . ويتحدث اللغة العربية كلغة رسمية حوالي (٨٥%) من العراقيين ، والكردية حوالي (٨%)[٧] ، وهناك اللغة التركية التي يتكلم بها التركمان ، والآرامية الشرقية التي يتكلم بها المسيحيون الشرقيون ، والأرمنية التي يتكلم بها المسيحيون الأرمن ، فضلاً عن اللغة الشبكية التي يتكلم بها الشبك .

أ– العـــرب :

ينتشر العرب في جميع محافظات العراق ، ويشكلون أغلبية في الجنوب والوسط والغرب ، وأقلية في محافظات إقليم كردستان (أربيل ، والسليمانية ، ودهوك) ، وينقسم العرب إلى الشيعة على المذهب الاثني عشري ، والسنة معظمهم على المذهب الحنفي والشافعي ، وقليل منهم على المذهب المالكي والحنبلي ، ويوجد تداخل جغرافي للعرب مع الأكراد ، والتركمان في محافظات(كركوك ، وديالى ، وواسط ، وصلاح الدين ، ونينوى) ، وللعرب في العراق امتداد وتداخل سكاني مع دول الجوار (سوريا ، والأردن ، والسعودية ، والكويت) ، ومحافظة خوزستان الإيرانية . ويسيطر العرب على السلطة وصنع القرار السياسي لكونهم غالبية السكان مع إيمانهم بضرورة مشاركة الأقليات الأخرى في إدارة الدولة العراقية .

ب- الكـــورد :

ينتشر الكورد في المناطق الشمالية الشرقية من العراق ، ولهم امتداد مع أكراد ايران ، وتركيا ، وسوريا، ويعتنق الكورد الدين الإسلامي بنسبة (٨٧.٥%) على المذهب الشافعي ، وقليل منهم على المذهب الحنفي ، ويوجد عدد من العشائر الكردية يتبع المذهب الأثني عشري بنسبة (١٢.١%) ، والمعروفون بالكورد الفيلية ، ويعتنق قسم منهم المسيحية بنسبة (٠.٤%) من أتباع الطائفة النسطورية واليعاقبة ، وقليل منهم على الديانة الأيزيدية ، ويتوزعون في أثني عشر محافظة لكن الأغلبية في محافظات دهوك ، وأربيل ، والسليمانية ، ويتواجدون في كركوك ، ونينوى ، وواسط ، وديالى ، وبنسبة (٢٤.٢ ، ١١.٥ ، ١٢.٩ ، ٨.٩%) على التوالي ، وقد تعرضت الأقلية الكردية الفيلية إلى حملات من التهجير المنظمة إبان النظام السابق ، كما عاشوا حالة التباس بعد عام ٢٠٠٣ فقد عاملتهم الأحزاب الشيعية على أنهم كورد وعاملتهم الأحزاب الكردية على أنهم شيعة ؛ لذا لم تتحدد هويتهم ويعيشون وكأنهم ملحقون بالآخرين[٨] ويطالبون بحقوقهم الثقافية ، وبتمثيل برلماني ، ويتواجدون في محافظة بغداد وواسط وديالى ، والسليمانية ، بعد عام ٢٠٠٣ تم إقرار نظام الحكم الذاتي بسلطات واسعة ، وكان ذلك بعد تعرض الكورد للاضطهاد في أزمنة عديدة من أبرزها مدة حكم صدام حسين .

خريطة(٢)

توزيع التركيب الاثني في العراق ٢٠١٨

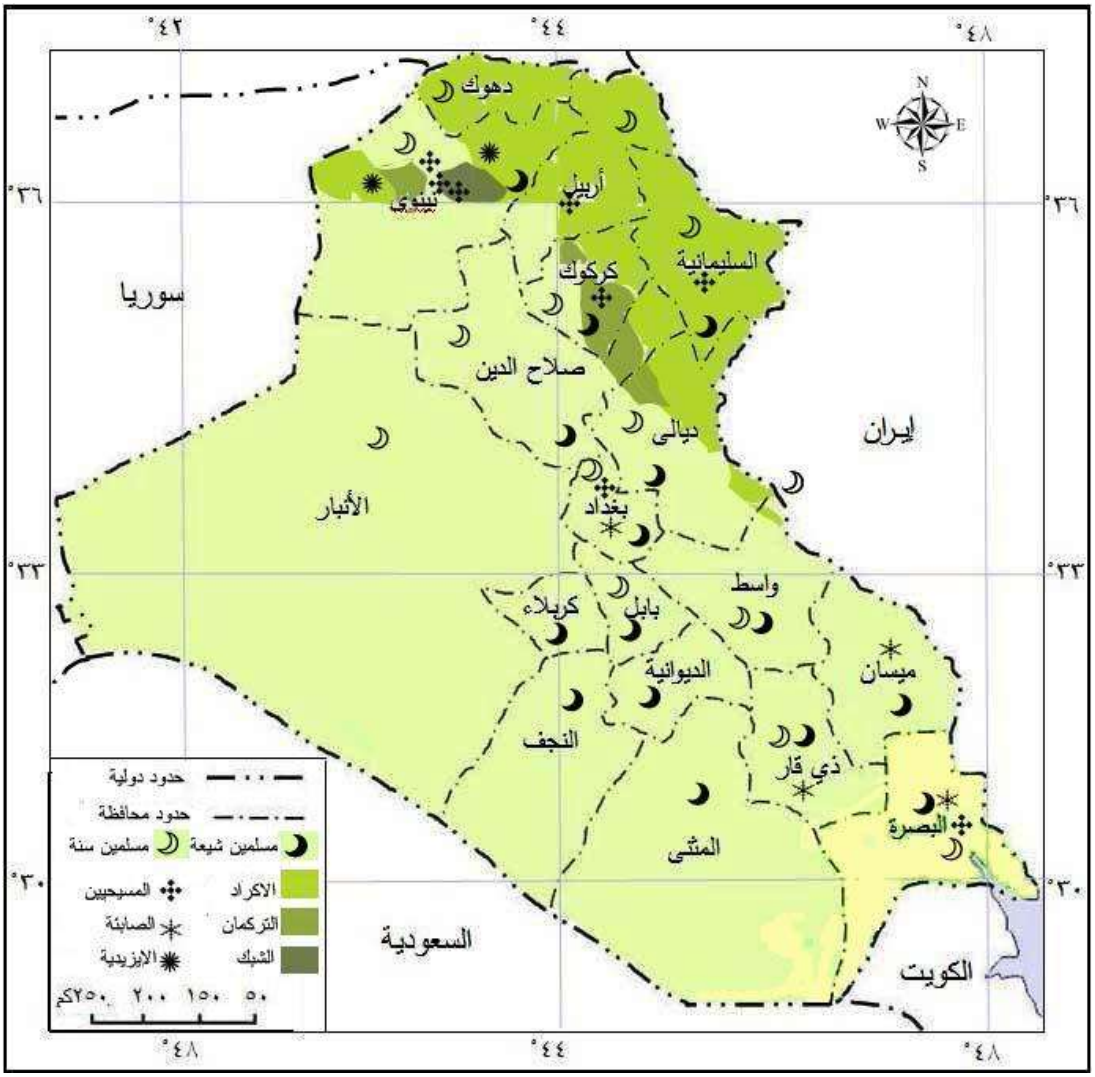

المصدر ، اعتمادا على ، ١-خريطة (١) ، ٢-http://iraqena.com/iraqmap /

وبما انهم أكبر الأقليات حجماً يشكلون ضغطاً على الحكومة المركزية في أي قوانين أو تشريعات ولهم تأثير كبير في تشكيل الحكومة ، وصنع القرار السياسي ، فقد حصلوا على امتيازات بعد عام ٢٠٠٣ منها اختيار (٥ أكراد) في مجلس الحكم الانتقالي المكون من (٢٥ عضواً) ، والحصول على منصب رئيس الدولة ، وبعض الوزارات السيادية منها وزارة الخارجية والهجرة والمهجرين ، والثقافة ، وقيادة أركان

الجيش ، والقوة الجوية ، وعد اللغة الكردية لغة رسمية ، والحصول على ميزانية تبلغ (١٧%) من ميزانية الدولة ، وتشكيل قوة حماية الإقليم ، ويطالب معظم الأكراد بالانفصال عن العراق وتكوين دولة كردية ، وجرى استفتاء يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧ ، الذي رفضته بعض الأحزاب الكردية ودول الجوار والعالم ، وهناط مطالبة بتطبيق المادة ١٤٠ الخاصة بكركوك والمناطق المتنازع عليها ، وحرية إجراء عقود النفط .

ج- االتركمان :

يتوزع التركمان في ست محافظات وهي : كركوك ، ونينوى ، وأربيل ، وديالى ، وصلاح الدين ، وبغداد ، وبنسبة (٣٢.٢ ، ٢٣.٦ ، ١٣.٢ ، ١٣.٥ ، ٧.٥ ، ٦.٥%) على التوالي ، ولهم وجود في دهوك ، والسليمانية ، وواسط ، والنجف ، وكربلاء ، وبالرغم من ذلك فلم تشر اليهم الدستاتير العراقية منذ نشأت الدولة العراقية حتى عام ٢٠٠٣ ، ويعيش التركمان جنباً إلى جنب مع سكان العراق الأخرين بالرغم من ارتباط العديد منهم بروابط ثقافية وتاريخية وحضارية مع الأتراك ال١ين تجمعهم بهم اللغة ، ولأسباب سياسية تحاول تركيا التدخل في شؤون العراق الداخلية بما يتعلق بالتركمان[٩] ، ويشعر التركمان بالتهميش، في التمثيل البرلماني ، وفي صياغة الدستور ، وصنع القرار ، والتمثل الوزاري ، ويمثل التركمان ثاني الأقليات في العراق بعد الأكراد ، وهم مسلمون نصفهم على مذهب الشيعة ، والآخر على مذهب أهل السنة ، يتكلمون اللغة التركية ، وقد نجح اغلب التركمان في الاندماج مع الأغلبية ، لذلك فلا توجد دعوات قوية للمطالبة باللغة التركية بأن تكون لغة رسمية أخرى للدولة ، ويطالبون بالمشاركة في إدارة الدولة ، وتسلمهم مناصب سيادية ، وممارسة حقوقهم الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية ، وإزالة الغبن والتهميش وآثار سياسات التعريب التي مورست بحقهم ، وتغيير مفردات كتب التاريخ في مناهج الدراسة التي تعد دويلاتهم التي حكمت في العراق على إنها احتلال ، فضلاً عن الإدارة المشتركة في كركوك ، وتحويل بعض الوحدات الإدارية مثل تلعفر وطوزخورماتو إلى محافظات .

د- الشـبك :

جماعة قومية في العراق تدين بالإسلام (٧٠%) منهم على المذهب الشيعي الاثني عشري ، تنتشر قراهم حول مدينة الموصل وداخلها ، وفي سهل نينوى (٧٢ قرية) ، ولهم لغة وعادات خاصة يشتركون في بعض منها مع السكان الآخرين ويختلفون في البعض الآخر ، وتنتمي لغتهم إلى مجموعة اللغات الآرية الهندو-أوربية ، وهي لغة مستقلة عن اللغات الأخرى ، وتتميز بمفرداتها الخاصة والمتميزة ونغمتها وطريقة لفظها ، ويتجاوز عددهم اليوم أكثر من (١٥٠ الف نسمة)[١٠].

وشكل سقوط مدينة الموصل في يوم ١٠ حزيران ٢٠١٤ وانسحاب قوات البيشمركة لاحقا من سهل نينوى بتاريخ ٧ آب ٢٠١٤ نزوح عشرات الآلاف منهم ، ففي ٢٢ حزيران ٢٠١٤ قامت الجماعات الإرهابية مدعومة ببعض الحواضن في المنطقة باكتساح (١١ قرية) ، وخطفت أكثر من (١٠٠ شبكي) على أساس الانتماء المذهبي وقادتهم إلى مناطق مجهولة ، وقد بلغ عدد المخطوفين والمغدورين أكثر من (٣٠٠ شبكي) ، وتفيد بعض المصادر الموثوقة بأنه تم دفن (٤٠ شبكياً) منهم أحياء في مقبرة جماعية ، وعلى أثر عمليات النزوح والتهجير القسري بلغ عدد الشبك النازحين أكثر من (٢٠٠ الف شبكي) استقر أكثرهم في الجنوب ، وبغداد ، وإقليم كردستان ، ويطالب الشبك بمنع وقوع تغيير ديموغرافى في مناطقهم ، وتشكيل قوات ووحدات أمنية خاصة من أبناء الأقليات في سهل نينوى لتتولى مسؤولية أمن المنطقة ، والسعي إلى الحماية الدولية في مناطق الأقليات ، والعمل على تحويل منطقة سهل نينوى إلى محافظة[١١].

هـ- أقليات قومية أخرى :

توجد مجموعات قومية أخرى في العراق تخلط بين القومية والدين المسيحي ، وهم (السريان ، والآشوريين ، والكلدان ، والأرمن) ، وينتشرون في المحافظات الشمالية ، وبغداد ، والبصرة . ويتمتعون بالحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية .

٢- التركيب الديني :

حسب إحصاءات عام ٢٠٠٦ يشكل المسلمون (٩٥%) ، منهم (٥٣%) من الشيعة ، و(٤٢%) من السنة كما يكشف تقرير قامت به مؤسستان هما (ABC و Pew Research Center) ، ويشكل المسيحيون والصابئة والايزيديون حوالي (٥%) ، ويشير كتاب حقائق العالم بإن نسبة الشيعة في العراق بين(٦٥-٧٠%) ، بينما السنة (٣٠-٣٥%) . وتذكر مواقع غربية أخرى نسب تجعل ربع مسلمي العراق من السنة على الأقل[١٢] ، فيما أشارت دراسات أخرى إلى أن نسبة المسلمين بلغت (٩٩%) ، منهم (٥٥%) من الشيعة ، و(٤٥%) من السنة[١٣] . ويبدو أن نسبة (٦٠%) قد تكون مقبولة وهي تقترب من نسبة تمثيل النواب الشيعة في مجلس النواب العراقي الحالي .

أ- المسلمون :

ينتشر المسلمون في جميع محافظات العراق ، ويشكلون الأغلبية السكانية ، وتغلب سمة التعايش السلمي بين مختلف المذاهب الإسلامية التي اندمجت وانصهرت مع بعضها تربطها روابط حضارية مشتركة ، ولم تكن هناك مشاكل عقائدية بين المذاهب ، لكن التهميش الذي عانت منه المذاهب كان بسبب تعامل الأنظمة الحاكمة التي تعاقبت على حكم العراق ، ويتوزع الشيعة الاثني عشرية في وسط

وجنوب العراق ومعظمهم من العرب ، وقليل منهم في الشمال ومعظمهم من الكورد الفيلية ، والشبك ، ويكشف مستوى تمثيلهم السياسي ، ولاسيما عدد مقاعدهم في مجلس النواب أنهم الأكثرية[*] ، وتظهر العلاقة الوطيدة بين المكون الشيعي والسني في نقاط متقاربة مهمة ، فعدد كبير من العشائر العراقية نصفها سني والآخر شعي مثل عشائر شمر وعنزة والجبور ، وتبلغ نسبة التداخل العشائري (٣٠%) كما يوجد تداخل اجتماعي يتمثل بالمصاهرة التي تتجاوز (٢٠%) ، ويوجد تداخل جغرافي يصل إلى حد الزقاق الواحد ، كما أن هناك نسبة عالية من السنة هم من السادة الأشراف ، وجمعهم النسابون بحدود (٢٣٩ عشيرة) ، فضلاً عن التقارب العقائدي[١٤] ، ولهم امتداد مذهبي مع ايران ، والكويت .

تعرض الشيعة إلى تهجير وقتل وخطف من قبل تنظيم القاعدة بعد ٢٠٠٣ ، وداعش بعد عام ٢٠١٤ ، وحصل الشيعة على معظم حقوقهم السياسية وحصلوا على منصب رئاسة الوزراء ، والعديد من الوزارات السيادية ، والمناصب المهمة في الدولة ، ويطالب الشيعة بتحسين الخدمات والتنمية الشاملة في مناطقهم ، وهي مطالب يشترك بها جميع العراقيون جميعاً ، أما السنة فيتوزعون في وسط وغرب العراق ، وقليل في الجنوب ، ومعظمهم من العرب ، وفي شمال العراق ومعظمهم من الأكراد ، وللسنة العرب امتداد جغرافي مع الدول العربية المجاورة(سوريا ، والأردن ، والسعودية ، والكويت) ، والسنة الأكراد والتركمان لهم امتداد مع تركيا ، وايران ، وسوريا ، وكان السنة العرب يسيطرون على نظام الحكم في العراق حتى عام ٢٠٠٣ الذي كان تحولاً في نظام إدارة الدولة ، مما أدى إلى مقاطعة أغلبيتهم المشاركة في الحكم ، والانتخابات ، والتصويت على الدستور ، وبعد عام ٢٠٠٦ تغيير الموقف السني وتحول نحو التفاعل مع الوضع الجديد والمشاركة في انتخابات عام ٢٠١٣ ، بعد فشل مشروع تنظيم القاعدة ، ومن ثم المشاركة مع الأثنيات الأخرى في الدفاع عن العراق بعد سيطرة تنظيم داعش على مناطقهم وتهجيرهم ، وقتل العديد من أبنائهم ، ويطالب أهل السنة بالتوازن في تولي المناصب الحكومية ، وإطلاق سراح المعتقلين الذين لم تثبت عليهم جرائم إرهابية ، وإعادة إعمار مناطقهم التي دمرها الإرهاب ، وعودة النازحين وتعويضهم .

ب- المسيحيون :

تناقصت أعداد المسيحيين في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بشكل كبير ، وصلت إلى أقل من ربع مليون نسمة ، بحسب إحصائية الفاتيكان عام ٢٠٠٦ ، ويشكل الكلدانيون والآثوريون أكبر تجمعين داخل المجتمع المسيحي في العراق ، ويتركز الكلدانيون في الجنوب ، والآثوريون في الشمال[١٥] ، ويتوزع المسيحيون في سبع محافظات ، وهي : بغداد ، ونينوى ، وأربيل ، ودهوك ، والبصرة ، وكركوك ، والسليمانية ، وتمثل بغداد أكبر تجمع لهم ، إذ تبلغ نسبتهم (٦٠%) من مجموع المسيحيين في العراق ،

و(٦.٦%) من مجموع سكانها ، و(٣٠%) في شمال العراق في المنطقة المعروفة بسهل نينوى ، وتبلغ نسبتهم (١٧.٥%) من مجموع المسيحيين في العراق ، وفي إقليم كردستان (١٤.٣%) من مجموع المسيحيين في العراق ، و(١٢%) من مجموع سكان الإقليم[١٦] .

حصل المسيحيون على بعض الحقوق بعد عام ٢٠٠٣ ، لكنهم تعرضوا إلى القتل والتهجير ، ولاسيما بعد دخول الجماعات الإرهابية إلى محافظة نينوى ، ففي ١٠ حزيران ٢٠١٤ تم تخييرهم من قبل داعش بين اعتناق الإسلام أو دفع الجزية أو إجبارهم على المغادرة ، مما اضطرهم للنزوح ، وهُجر حوالي (١٥٠ الف مسيحي) إلى محافظات إقليم كوردستان ، ومن ثم هاجر ما يقارب (٣٠ ألف مسيحي) خارج العراق[١٧] ، ومن أهم مطالب المسيحيين ضمان الأمن والحماية بمراقبة دولية ، وتوفير الأمن في عموم العراق ، وإعطاء حق المكون المسيحي في مناطق وجوده التاريخية (سهل نينوى) ، واختيار الشكل الإداري (حكم ذاتي أو محافظة) مع المكونات الأخرى ، وعلى وفق الدستور والقانون وعلى أساس التعداد السكاني لعام ١٩٥٧ بوصفه الأدق والمعتمد في سجلات الدولة العراقية .

للمسيحيين حضور في الساحة السياسية يتمثل في الحركة الديمقراطية الآشورية المعروفة باسم زوعا وهي تجمع عرقي معارض يسعى لإقامة دولة مستقلة للآشوريين في العراق ، ويشغل أربعة مقاعد من الخمسة مقاعد المخصصة للآشوريين في البرلمان الكردي والحزب الوطني الآشوري ، وهناك منظمتان تعملان على التعبير عن طموحات الكلدان تتمثل في المجلس القومي الكلداني بفروعه وممثليه في أنحاء العالم وحزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني في العراق[١٨] ، وليس للمسيحيين في العراق قوة مسلحة فقد عرف عنهم أنهم مسالمون ، وانضم قسم منهم إلى الحشد الشعبي .

ج- الايزيدية (اليزيدية)[**] :

وهي ديانة قديمة تعدود جذورها الى ما قبل الإسلام ، ويتحدث أتباع هذه الديانة اللغة الكوردية ، وتقدر نسبة الأيزيديين بحوالي (٠.٩%) ، ويتوزعون في محافظتي نينوى ، ودهوك ، ففيهما نحو (٩٨%) من الأيزيديين في العراق ، وتضم نينوى لوحدها (٨٩%) من مجموعهم في العراق ، ويتركز معظمهم في قضاء سنجار [١٩] ، ولم يحصل الأيزيديون بعد عام ٢٠٠٣ على طموحاتهم في المشاركة في إدارة الدولة، وتعرضوا إلى إبادة جماعية في سنجار من تنظيم داعش بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣ أسهمت في وقوع أكثر من عشرة الآلاف ضحية ، ونزوح حوالي أربعمائة الف منهم ، وخطف (٦٤١٧ أيزيدي) بينهم (٣٥٤٧ أمرأه) ، و (٢٨٧٠ رجلاً) نجا منهم (٣٠٩٢ أيزيدياً) منهم (١١٠٢ امرأة) ، والبقية أطفال ورجال ، فيما لايزال التنظيم يحتفظ بـ (٣٣٢٥ أيزيدياً) مازال مصير غالبيتهم مجهولاً ، ووفقاً لإحصائيات المديرية

العامة للشؤون الأيزيدية من مصادرها المعتمدة في٢٠١٧/٨/٢ ، ويطالب الأيزيديون بتقديم منتهكي جرائم الإبادة الجماعية للمحاكمة ، وأن يقوم أهالي وقادة المناطق التي حصلت فيها المجازر وعمليات السبي والخطف بمساعدتهم في كشف مصير المفقودين والمساعدة في الاستدلال للوصول إلى النساء المختطفات والأطفال المفقودين ، وإقرار تلك المناطق لاسيما شيوخ عشائرها ورجال دين وخطبائهم بتلك الجرائم ، وتقديم الاعتذار للأيزيدية كجزء من الدعم المعنوي لتحقيق السلام ، أما المطالب التي يوجهونها للحكومة الاتحادية فتتمثل بالإسراع بإجراءات التعويض العادل ، وفرض القانون ، والتنسيق معهم في موضوع اللجان الخاصة بالمصالحة ، وضرورة أشراكهم بأعداد إضافية في الأجهزة الأمنية ، وتعويض النازحين ، ودعمهم وفتح المشاريع في مناطقهم ، ومنحهم الحق في إدارة مناطقهم[٢٠] . ويمثل الأيزيدية أربعة أحزاب، وهي : الحزب الايزيدي الديمقراطي ، وحزب الحرية والديمقراطية الأيزيدية ، وحزب التقدم الأيزيدي ، والحركة الأيزيدية من أجل الأصلاح والتقدم .

د- الصابئة المندائية :

وهي من الديانات القديمة التي دخلت العراق قبل الإسلام ، ويتوزع الصابئة في بغداد بنسبة (٥٠.٢%) ، وفي البصرة (١٥.٥%) ، وفي ميسان (١٢%) ، وذي قار (١٠%) ، والنسبة المتبقية في المحافظات الأخرى[٢١] ، ويطالب الصابئة المندائيون اليوم بتمثيل حقيقي للطائفة في مؤسسات الدولة ، وزيادة مقاعدهم البرلمانية ومنحهم المناصب الحكومية ، وإقرار حقوق الأحوال الشخصية للطائفة ، وسن القانون الوضعي بهذا الخصوص إسوة بالأديان الأخرى ، وإقرار حقهم في تدريس وتثقيف أبناءهم اللغة المندائية الآرامية القديمة ، وإعطاؤهم حق فتح المدارس والمراكز التعليمية والثقافية لهذا الغرض . ولم يعرف لهم أي قدرات عسكرية أو قوة مؤثرة على الأرض، كما أن مطالباتهم لم تتعزز بتكثيف عملهم السياسي أو بتشكيل أحزاب وطرح برامج ذات بعد وطني .

هـ- البهائيون واليهود :

وهي ديانة ظهرت بعد ادعاء بهاء الله للألوهية في القرن الثامن عشر ، ويعاني البهائيون من عدم الاعتراف الرسمي بهم كإحدى الأقليات الدينيّة في العراق ، ولا توجد إحصائيات رسميّة عن أعدادهم ؛ بسبب التشتّت الذي يعيشونه جرّاء الخوف الشديد من البطش بهم من قبل مجهولين إلا أن النسبة التقديرية لهم هي بحدود (١٠ الألف بهائي) يتوزعون على مختلف المحافظات وبخاصة في بغداد والبصرة والسليمانية ، وأقيم أول احتفال بهائي في بغداد ، والبصرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/٣٠ [٢٢] ، أما اليهود فقد تلاشوا في العراق ، ولم يتبقَ منهم سوى أفراد معدودين في بغداد .

ثالثاً- حقوق الأثنيات في التشريعات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ :

صدرت مجموعة من التشريعات بعد التحول الديموقراطي عام ٢٠٠٣ ، وهي كما يأتي :

١- قرار سلطة الائتلاف بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي :

تأسس مجلس الحكم الانتقالي في ١٣ تموز ٢٠٠٣ بقرار صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بقيادة الولايات المتحدة ممثلة في الحاكم الأميركي بول بريمر. وقضى القرار بتعيين (٢٥ عضواً) في هذا المجلس مثلوا معظم الطوائف والاتجاهات السياسية والدينية والعرقية الموجودة في العراق ، وكان عدد المنتمين من القومية الكردية خمسة أعضاء ، ويمثل التركمان عضو واحد ، وللمسيحيين عضو واحد[٢٣] .

٢- قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤[٢٤] :

تشير المادة (٤) من قانون إدارة الدولة العراقية إلى أن : ((نظام الحكم في العراق جمهوري ، اتحادي (فيدرالي) ، ديمقراطي ، تعدّدي ، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية . ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الأثنية أو القومية أو المذهب)) . فيما أشارت المادة (٧) منه إلى أن : ((أ-الإسلام دين الدولة الرسمي ، ويعدّ مصدراً للتشريع ، ولا يجوز سنّ قانون خلال المرحلة الانتقالية يتعارض مع ثوابت الإسلام المجمع عليها ولا مع مبادئ الديمقراطية والحقوق الواردة في الباب الثاني من هذا القانون، ويحترم هذا القانون الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي ، ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسات الدينية ، ب-العراق بلد متعدّد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية)) . في حين عدت المادّة (٩) منه : ((اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق ، ويضمن حقّ العراقيين بتعليم أبنائهم بلغة الأم كالتركمانية أو السريانية أو الأرمنية في المؤسّسات التعليمية الحكومية وفق الضوابط التربوية أو بأيّة لغةٍ أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصّة . يحدّد نطاق المصطلح (لغة رسمية) وكيفية تطبيق أحكام هذه المادّة بقانون والذي يشمل ، ١-إصدار الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) باللغتين ، ٢-التكلّم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كالجمعية الوطنية ، ومجلس الوزراء ، والمحاكم ، والمؤتمرات الرسمية بأيٍّ من اللغتين ، ٣-الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بها ، ٤-فتح مدارس باللغتين وفق الضوابط التربوية ، أيّة مجالات أخرى يحتّمها مبدأ المساواة مثل الأوراق النقدية ، وجوازات السفر ، والطوابع.، ٦-تستخدم المؤسّسات والأجهزة الاتحادية في إقليم كردستان اللغتين)) .

أما المادّة (١٢) من القانون فقد أشارت: ((العراقيون كافّة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الأصل ، وهم سواء أمام القانون ويمنع التمييز ضدّ المواطن العراقي على أساس جنسه أو قوميته أو ديانته أو أصله. ولهم الحقّ بالأمن الشخصي وبالحياة والحرية ولا يجوز حرمان أيّ أحدٍ من حياته أو حرّيته إلاّ وفقاً لإجراءات قانونية ، إنّ الجميع سواسية أمام القضاء)) . ، وأكد القانون على الحريات في المادّة (١٣) منه التي أشارت في الفقرة : ((أالحريات العامة والخاصّة مصانة ، و–للعراقي الحق بحرّية الفكر والضمير والعقيدة الدينية وممارسة شعائرها ويحرم الإكراه بشأنها)) . واشارت المادة (٢٠) فقرة (ب) إلى انه: ((لا يجوز التمييز ضدّ أيّ عراقي لأغراض التصويت في الانتخابات على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو المعتقد أو القومية أو اللغة أو الثروة أو المعرفة بالقراءة والكتابة)) . في حين أن المادّة (٥٨) : فقرة (أ) (٤) فقد أشارت إلى أن ((أمّا بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة إلغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للأشخاص المتضرّرين بالحقّ في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون إكراهٍ أو ضغطٍ)) .

٣– دستور العراق الجديد ٢٠٠٥[٢٥] :

شهد الخامس عشر من تشرين الأول ٢٠٠٥ ، إقبالاً كبيراً من المقترعين بلغ (٦٣ %) من أجمالي الناخبين المسجلين ، وأقرّ الدستور بموافقة (٧٨%) من المصوتين ، وأهم المواد التي جاء بها وتهم الأقليات :

المادة (١) إلى أن : ((جمهورية العراق دولةٌ اتحادية واحدة مستقلةٌ ذات سيادة كاملة ، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ برلماني ديمقراطيٌ وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)) . فيما أشارت المادة (٢) منه إلى أن : ((أولاً –الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ أساس للتشريع : ، أ–لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام)) .

أما المادة (٣) من الدستور فقد أشارت إلى أن: ((العراق بلدٌ متعدد القوميات والأديان والمذاهب ، وهو عضوٌ مؤسسٌ وفعالٌ في جامعة الدول العربية وملتزمٌ بميثاقها وجزءٌ من العالم الإسلامي)) وتشير المادة (٤) منه في أولاً إلى أن : ((اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية ، والسريانية ، والأرمنية ، في المؤسسات التعليمية الحكومية ، وفقاً للضوابط التربوية ، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة ، ثانياً–يحدد نطاق المصطلح لغة رسمية ، وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة بقانونٍ يشمل: أ–إصدار الجريدة الرسمية باللغتين ، ب–التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب ، ومجلس الوزراء ،

والمحاكم ، والمؤتمرات الرسمية بأيٍ من اللغتين ، ج–الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بهما ، د–فتح مدارس باللغتين وفقاً للضوابط التربوية ، هـ–أية مجالات أخرى يحتمها مبدأ المساواة ، مثل الأوراق النقدية ، وجوازات السفر، والطوابع ، ثالثاً– تستعمل المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين ، رابعاً–اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافةً سكانية ، خامساً–لكل إقليم أو محافظةٍ اتخاذ أية لغة محلية أخرى ، لغةً رسمية إضافية ، اذا اقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام)) . في حين عدت المادة (٧) منه : ((أولاً –يحظر كل كيانٍ أو نهجٍ يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي ، أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له ، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمىً كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون)) .

وذكرت المادة (١٠) من الدستور أن : ((العتبات المقدسة، والمقامات الدينية في العراق ، كياناتٌ دينيةٌ وحضارية ، وتلتزم الدولة بتأكيد وصيانة حرمتها، وضمان ممارسة الشعائر بحرية فيها)) ، وفي المادة (١٤) أشار الدستور: ((العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييزٍ بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)) ، وفي المادة (٢٣) ثالثاً–فقرة ب–بين الدستور إلى أنه (يحظر التملك لأغراض التغيير السكاني)) ، في حين أشار الدستور في المادة (٤١): ((العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية ، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم ، وينظم ذلك بقانون)) . وعدت المادة (٤٣) في أولاً إلى أن : ((اتباع كل دينٍ أو مذهبٍ أحرار في ، أ–ممارسة الشعائر الدينية ، بما فيها الشعائر الحسينية. ، ب–إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية ، وينظم ذلك بقانون ، ثانياً –تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها)) فيما ذكر الدستور بالمادة (١٢٥) إلى أن : ((يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان ، والكلدان والآشوريين ، وسائر المكونات الأخرى ، وينظم ذلك بقانون)) .

٤– القوانين والتشريعات الأخرى :

أشار قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ المعدل[٢٦] ، الفقرة ثالثاً إلى أنه : ((تمنح المكونات التالية حصة (كوتا) تحتسب من المقاعد المخصصة لمحافظاتهم على أن لا يؤثر ذلك على نسبتهم في حالة مشاركتهم في القوائم الوطنية)) وكما يأتي:

أ– المكون المسيحي خمسة مقاعد توزع على محافظات بغداد ونينوى وكركوك ودهوك وأربيل.

ب– المكون الأيزيدي مقعد واحد في محافظة نينوى.

جـ– المكون الصابئي المندائي مقعد واحد في محافظة بغداد.

د- المكون الشبكي مقعد واحد في محافظة نينوى.

رابعاً: تكون المقاعد المُخصصة من الكوتا للمسيحيين ضمن دائرة انتخابية واحدة.

وفي قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي المرقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ ، المادة (٥٢) وتقرأ كالاتي : ((أولا-تمنح المكونات التالية العدد التالي من المقاعد المخصصة في مجالس المحافظات ، ١- بغداد ، مقعد واحد للمسيحيين ومقعد واحد للصابئة ، ٢- نينوى ، مقعد واحد للمسيحيين ومقعد واحد للأيزيديين ومقعد واحد للشبك ، ٣- البصرة : مقعد واحد للمسيحيين[٢٧] . وأصدرت المحكمة الاتحادية القرار المرقم ١٥/اتحادية/٢٠٠٨ في تاريخ ٢٠٠٨/٤/٢١ الخاص في إمكانية كتابة لوحات الدلالة للدوائر التابعة لمحافظة كركوك باللغات العربية ، والكوردية ، والتركمانية ، والسريانية ، وذلك تطبيقاً لأحكام الفقرة (رابعاً) من المادة (٤) من الدستور[٢٨] .

شرع قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ ، المادة(١١) في ثانياً الذي يتضمن على أن ((تمنح المكونات الأتية حصة (كوتا) تحتسب من المقاعد المخصصة على أن لا يؤثر ذلك على نسبتهم في حال مشاركتهم في القوائم الوطنية وكما يأتي : أ- المكون المسيحي (٥ مقاعد) توزع على بغداد ونينوى والبصرة وكركوك وأربيل ، ب-المكون الايزيدي (١ مقعد) في محافظة نينوى ،ج- المكون الصابئي المندائي (١ مقعد) في بغداد ، د-المكون الشبكي (١ مقعد) في محافظة نينوى ، ثالثاً- تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحين والأيزيديين والصابئة ضمن دائرة انتخابية واحدة[٢٩] .

أما قانون انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٧ ، فقد أشارت المادة(١٠) منه في ثانياً إلى ((تألف مجلس النواب من (٣٢٨) ثلاثمائة وثمانية وعشرين مقعداً ، لحين إجراء التعداد السكاني منها (٣١٨) ثلاثمائة وثمانية عشر مقعداً للمحافظات ، وفقا لحدودها الإدارية ، وبحسب ما دُون في الجدول المرفق بهذا القانون ، فيما تذهب المقاعد (١٠) العشر المتبقية بوصفها (كوتا) للمكونات ، وفي ثالثاً((تُمنح المكونات التالية حصة (كوتا) تُستقطع من المقاعد المخصصة مجتمعة ، على أن لا يؤثر الاستقطاع على نسبة مشاركة المكونات في القوائم الوطنية وكما يلي:أ- المكون المسيحي (٥) خمسة مقاعد ، ب- المكون الايزيدي (١) مقعداً واحداً ، ج- المكون الصابئي المندائي (١) مقعداً واحداً ، د- المكون الشبكي (١) مقعداً واحداً ، هـ- يكون للكرد الفيلية (١) مقعداً واحداً ، و- يكون للأرمن (١) مقعداً واحداً. ، وفي رابعاً تمنح ((المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحيين والايزيديين والصابئة المندائية والشبك والكورد الفيلية والأرمن تعد على أساس أن العراق دائرة انتخابية واحدة))[٣٠] . في حين أن مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات ٢٠١٧ ، قد أشارت المادة(١٥) في أولاً إلى أن (تخصص المقاعد الأتية للمكونات المبينة آزاء كل مكون ضمن مقاعد مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم، أ- أربعة مقاعد للمسيحيين والصابئة

المندائيين والكورد الفيليين والتركمان في بغداد ، واقترحت اللجنة حذف مقعد التركمان ، وإضافة مقعد واحد للمسيحيين في البصرة ، ومقعد واحد للكورد الفيليين في واسط)) [٣١] .

خامساً- تأثير التركيب الاثني في الاستقرار السياسي :

يشير مصطلح الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي على حفظ الأمن الداخلي والخارجي للدولة وتوفير البيئة المناسبة التي يستطيع المواطنون العيش فيها بما يضمن حقوقهم وحرياتهم واستقرارهم ، ويتحقق الاستقرار السياسي متى استطاع النظام السياسي أن يتكيف مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية له وأن يضمن قواعد استمراريته ، فالاستقرار السياسي هو الحالة التي تسود فيها قدرة النظام على أداء وظائفه والتزاماته تجاه الجمهور ، وتمتع السلطة الحاكمة بالشرعية وخضوعها للقواعد القانونية [٣٢] وللاستقرار عدة مؤشرات وهي[٣٣] :

- التكامل القومي وغياب النزعات الانفصالية والصراعات العرقية والأثنية أو محدوديتها .
- شرعية النظام السياسي ، ويقصد بالشرعية تقبل الشعب للسلطة الحاكمة وخضوعه لها طواعية .
- قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع والدولة ضد أي أخطار خارجية محتملة .
- الاستقرار الحكومي ، بمعنى عدم التغيير السريع للوزارة بمثابة مؤشر جيد على استقرار الحكم .
- الاستقرار البرلماني ، ما يعزز موقع البرلمان في مواجهة السلطات الأخرى .
- تشجيع المشاركة السياسية للمواطنين وفتح قنوات الاتصال بين الحكام والمحكومين .
- نجاح السياسات الاقتصادية للحكومة وقدرة السلطة على توفير احتياجات الناس وتمكينهم من العيش الكريم .
- قلة النزوح الداخلي والهجرات الخارجية .
- توفر آليات للخلافة السياسية ، ويقصد بها وجود آليات لانتقال السلطة والقيادة من شخص إلى آخر بطريقة سلسة وقانونية وشرعية .
- حسن إدارة العلاقات الخارجية
- الاستقرار السلوكي : ونقصد به الثبات الأيديولوجي للنظام الحاكم .

وفي المقابل، هناك عدة مؤشرات لقياس عدم الاستقرار السياسي ، مثل : عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة ، وعدد الإضرابات العامة ، ووجود حرب عصابات ، وعدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي ، وعدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة ، وعدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة ، وعدد الثورات التي نشبت داخل الدولة ، وعدد المظاهرات المعادية للحكومة ، وعدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في العنف المحلي أما مؤشرات الصراع الخارجي والتي تسهم في عدم استقراره فهي : عدد

المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة ، وعدد مرات الاحتجاج ضد السياسة الخارجية للدولة ، وعدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة ، وعدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها ، وعدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها ، وعدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة ، وعدد المرات التي ألتجأ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجياً ، وعدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة ، وعدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب ، وعدد الاتهامات التي وجهت للدولة ، وعدد القتلى في الصراعات الخارجية[٣٥] ، ولكي يتحقق الاستقرار السياسي يتوجب وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع ، لذلك فإننا نرى أهمية بلورة مشروع وطني متكامل للمصالحة بين السلطة والمجتمع ، ووجود الثقة المتبادلة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع ، وتوفر الحريات السياسية والثقافية .

إن المجتمعات المتجانسة اثنياً غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية ، ويكمن السبب في هشاشة الاستقرار السياسي في المجتمعات المتعددة في طبيعة الأنظمة الحاكمة التي تتعامل مع الأقلية الأثنية من منطق الاستيعاب بالقوة مما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية ، ويؤدي إلى المطالبة بالفدرالية أو الانفصال . ويظهر عدم الاستقرار السياسي في العراق كونه دولة متعدد القوميات والأديان والمذاهب وسط محيط إقليمي متنوع تمتد بعض قومياته ومذاهبه عبر حدود العراق ليشكل تداخلاً إثنياً معقداً مع دول الجوار الجغرافي ، يقابل ذلك إن الأنظمة السياسية في دول الجوار الجغرافي للعراق في الغالب غير ديمقراطية أو دكتاتورية ، وبعضها تتعارض إيديولوجيا في ما بينها لذلك أصبحت تدخلات دول الجوار تهدد الاستقرار السياسي للدولة ، وتمهد لإحداث تغيرات سياسية قائمة على أساس أثني ، وهذا التنوع الأثني سبب مشكلة لسكان العراق انعكست على استقرار الأنظمة المتعاقبة على حكمه ، فضلاً عن الصراع الداخلي على السلطة بين الأثنيات .

ويظهر من المؤشرات السابقة للاستقرار السياسي أن العراق مازال في بداية الطريق لتحقيق ذلك الاستقرار ، فما زالت النزعة الانفصالية للأكراد قائمة بالرغم من حصولهم على مكاسب كثيرة ، والصراعات الأثنية لازالت على المحك ، وتتعرض شرعية النظام إلى عدم القبول الشرعي ، وهذا ما كشفته نسبة المشاركة المتدنية في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٨ التي لم تتجاوز (٤٤.٥%) في حين كانت للدورات الانتخابية السابقة ٢٠٠٥ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٤ ، بلغت(٧٩ ، ٦٢.٤ ، ٦٠%) على التوالي بحسب بيان المفوضية العليا للانتخابات ، وعدم الثقة بين المواطن وممثليه في الحكومة ، كما أن قدرة الدولة لمواجهه الأخطار الخارجية لازالت في دور الاختبار ، ويتم تغيير الوزراء بين مدة وأخرى ، ولم يصل

البرلمان إلى فرض إرادته في التشريع ، وإنما تتحكم فيه عدة سلطات ، وهناك شرخ في العلاقة بين المواطن والحكومة يتجلى في بروز موجة الاحتجاجات والمظاهرات بين فترة وأخرى ، لاسيما مظاهرات ٢٠١٩ ، وتتكرر موجات النزوح والهجرات للكفاءات العراقية خارج الدولة ، ويوجد تخبط في سياسة العراق الخارجية وتعدد المواقف من القضايا العربية والدولية ، كما إن النظام السياسي ليس له أيديولوجية ثابتة ينتهجها ، فضلاً عن عجز الدولة في تنمية الاقتصاد العراقي ، واعتماده على الاستيراد ، وارتفاع نسبة البطالة ، وتأخر تنفيذ المشاريع ، وتدني في الخدمات العامة ، ويبرز دور الاغتيالات المتكررة ليضيف إلى كل ما ذكرناه احد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي .

منذ تشكل أول حكومة انتقالية بعد عام ٢٠٠٣ اعتمد مبدأ التوافق في توزيع ، وتقاسم السلطات في النظام السياسي العراقي الذي رافقه العديد من الأزمات ، تمثلت باستخدام العنف كوسيلة لإدارة الصراع الاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع ، وبالرغم من الرعاية الأميركية للمشروع السياسي في العراق القائم على بناء دولة ديمقراطية مدنية ذات تعددية سياسية يكون فيها الحكم قائماً على أساس الانتخابات الحرة ، وقد جرى زرع وترسيخ المحاصصة الطائفية والسياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ عندما تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي برئاسة الحاكم المدني الأميركي (بول بريمر) ، إذ كان المجلس الذي تشكل في شهر أيار من عام ٢٠٠٣ قد ضم (٢٥) عضواً من ممثلي الكيانات السياسية المختلفة ، وقد راعى المجلس في تشكيلته الحجم السكاني لكل أثنية ، إذ ضم (١٣عضواً) من الشيعة العرب ، و(٥ أعضاء) من السنة العرب ، و(٥ أعضاء) من القومية الكردية فضلاً عن عضوين آخرين لكل من المسيحيين والتركمان بالتساوي ، وعلى الرغم من أن الدستور لم يشر إلى هذه الإجراءات ولم ينص عليها قانوناً إلا أنها باتت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ فمواد الدستور لا تتضمن لوناً طائفياً أو قومياً لمرشحي هذه المناصب ، ولكن العرف السياسي استقر على أن يكون رئيس الجمهورية من الأكراد ، ورئيس الوزراء من الشيعة العرب ، ورئيس مجلس النواب من العرب السنة ، فضلاً على أن الوزارات والمناصب الأخرى بات توزيعها مرتهناً بالمحاصصة ، وبدلاً من أن تتمكن العملية السياسية العراقية القائمة على المحاصصة الطائفية والسياسية من تجاوز إشكالية الفوارق الأثنية بين فئات الشعب العراقي إلا أنها فشلت في تغيير القناعة العامة بعدم وجود شكل من أشكال الحكم الفئوي الذي يعمد إلى تغييب باقي التكوينات الاجتماعية وهو ما جعل من التنوع الأثني مشكلة حقيقة تنعكس سلباً على بناء الدول والوحدة الوطنية ، ولهذا فأن إحدى الخصائص المميزة لهذا النظام تنحصر في حالة من عدم الاستقرار السياسي كحالة تبدو مستدامة كونها متصلة بأرت

تاريخي من الحكم الفئوي الأمر الذي جعل من مسألة القبول بالآخر تبدو معضلة أو أزمة[٣٤] . وتؤدي المجموعات الأثنية دوراً إيجابيا أو سلبياً في الاستقرار السياسي للعراق وكما يأتي :

أ- **الدور الإيجابي** : المقصود به التعرف على أهم المزايا التي يحملها التنوع الأثني ، ونظام التعددية والمشاركة في السلطة السياسية ، وقدرة الأثنيات على خلق نوع من التعايش داخل الدولة ، من هذه المزايا :

١- التداخل السكاني الجغرافي : تتداخل المجموعات الأثنية فيما بيها في كل مناطق العراق ، فالأكراد وان كانوا يتركزون في أقاليم كردستان ، إلا أن لهم تواجد في مختلف المحافظات وينسحب الأمر على العرب مما أوجد صلات حضارية وثقافية واجتماعية عميقة على مر التاريخ لا يمكن التخلي عنها .

٢- شعور الأثنيات بوحدة الهدف والمصير الواحد ، فبالرغم من المشاريع الانفصالية والفيدرالية لبعض المكونات ،

إلا أن سرعان ما تراجع بعضها ، وتلاشى الأخر لشعور الأثنيات بان مصالحها هي مع عراق واحد تعددي .

٣- يؤدي التنوع الأثني إلى خلق منظومة حياتية متكاملة ومتطورة ويجعل من تعدد حضاراتها وثقافتها وفنونها ، ثراء حضارياً للدولة ينمي طاقاتها الإبداعية .

٤- أدى وجود أثنيات متنوعة لها نظيرتها في دول أخرى إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين العراق والدول الأخرى ، وتصبح الأثنية عاملاً إيجابياً في التفاهم من اجل حل الخلافات السياسية .

ب- **الدور السلبي** : المقصود به التعرف على أهم المساوئ التي يحملها التنوع الأثني ، ونظام التعددية ، وتأثير كل أثنية في النظام السياسي والاجتماعي في الدولة ، ومن أهم هذه المساوئ :

١- التمرد أو الانفصال أو الحكم الذاتي : تسعى الأثنيات التي تشكل أقليات قومية أو دينية أو مذهبية إلى حركات التمرد من اجل نيل حقوقها ، أو تسعى للانفصال لتكوين دولة مستقلة ، وقد تطالب بالحكم الذاتي ، فبعد عام ٢٠٠٣ لم يكتفِ الأكراد بالفدرالية ، وتعالت الأصوات لاستفتاء من أجل استقلال إقليم كردستان ، الذي تم إجراءه في ٢٠١٧/٩/٢٥ والذي عارضته الحكومة المركزية ودول الجوار الإقليمي والدول العظمى ، كما طالب بعض الساسة السنة وكذلك الشيعة بالفيدرالية التي سرعان ما تلاشت مع الرفض الشعبي ، لكن تبقى مثل تلك التحركات قائمة مالم تحقق الدولة الاستقرار السياسي .

٢- التدخلات الخارجية في شؤون العراق بحجة حماية حقوق الأثنيات ، فالموقف الأمريكي يتركز على هدف ضمان استمرارية وجوده ، وضمان أمن إسرائيل ، بترويج مشروع تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات طائفية ، وتحويله إلى دولة مكونات ، اما موقف ايران وتركيا فهما يعارضان تقسيم العراق على أساس اثني لأنه سيحرك الأقليات ضدها ، أما الدول العربية فهي لا تؤيد تقسيم العراق للأسباب نفسها ، ومع ذلك فان معظم الدول الإقليمية والغربية تدعم بعض الأثنيات خدمة لمصالحها وتقوم بتحريكها متى اقتضت الضرورة .

٣- تشكيل فصائل مسلحة داخل كل أثنية يعزز من الصراعات الأثنية ، وعدم الثقة

٤- تباين وحدة الموقف السياسي العراقي ، ووسائل الأعلام تجاه القضايا الإقليمية والعربية والدولية .

٥- أدى نظام المحاصصة الطائفية إلى تكريس الطائفية والجهوية والمكوناتية وادت إلى إشكالات وعقبات في بناء مؤسسات الدولة وأمنها وإنجاز مشاريعها الخدمية على المستوى الداخلي والخارجي .

٦- تباين خطابات الشارع العراقي ، فهناك من يروج للهوية الإسلامية ، وآخر للهوية القومية ، وآخر للهوية المدنية .

٧- النزعة القبلية : إن من أبرز المشكلات التي تواجه العراق على صعيد قوته ووحدته الوطنية هو التكوين القبلي المعقد وغير المنسجم ، فالمجتمع العراقي بشكل عام هو مجتمع يتألف من جماعات قبلية ، ولا يزال النمط القبلي هو النمط المهيمن على أجزاء واسعة منه سواء على هيئة قبائل كبيرة أو تفرعاتها من عشائر وعوائل ، واصبح الولاء للقبيلة قبل الولاء للدولة حتى داخل الأثنية الواحدة .

٨- بروز مِشكلة الأقليات الأثنية التي تطالب بمنح المزيد من الحقوق ، وثمة هواجس تقلقها وهي :

- التخوف من جانب الأقليات الدينية في مواد الدستور التي وردت بشأن الشريعة الإسلامية وجعلها الأساس في التشريع ، والخوف من بداية تطور وتبلور الدولة الدينية في العراق ، وتضمين مواد ذات مدلول ديني كلي قد يُساء تطبيقها في المستقبل.

- تخوف الأقليات القومية من عودة الظلم والطغيان والحكم الشمولي باسم العروبة .سوء استغلال البنود الدستورية المتعلقة بالإسلام وتفسيرها تفسيرات كثيرة ومتعارضة .

- تأييد الأقليات للانفصال أو الفيدرالية ، فالأكراد يطالبون بالانفصال مراراً ، والأيزيديون طالبوا بضم مناطقهم لإدارة إقليم كردستان ، وطالب مسيحيو سهل نينوى بإقليم فدرالي .

- شعور سائر الأقليات من التهميش في العملية السياسية

- هاجس العنف والقتل والتهجير الذي مازال في أذهان الأقليات الدينية .

٩- إشكاليات متعددة تظهر عند سن قانون أو مادة دستورية تخص الأثنيات فهناك تداخل كبير بين ما هو ديني وما هو قومي فهناك المسلمون بعضهم عرب وبعضهم أكراد أو تركمان أو شبك ، والمسيحيون هناك منهم السريان والكلدان والآشوريين والأرمن ، وينقسم المسلمون إلى مذاهب مختلفة، وهناك إشكالية كبيرة بالنسبة للأيزيديين فهم يشتركون مع الأكراد بالقومية ، وكذلك بالنسبة للتركمان ، والشبك اللذان يشتركان مع العرب بالدين ، ويشترك الكورد الفيلية مع العرب بالمذهب الاثني عشري ، فكيف يتم تمثيلهم في مجلس النواب أو عند سن قانون يتعلق بالحقوق فهل يحسب كل هؤلاء على أساس قومي أو ديني أو مذهبي ؟ وتظهر إشكالية أخرى بالانتماء داخل الأثنية الواحدة التي تتعدد فيها الاتجاهات بين القومي والديني ، والعلماني ، والشيوعي ، والوحدوي ، والانفصالي ، فكيف يمكن للكوتا حل هذه المشكلة ، ولا تكون سبباً في أزمات بين أبناء المكون الواحد ؟

سادساً: مستقبل التركيب الاثني في العراق :

أن وجود الأثنيات داخل العراق هو ظاهرة طبيعية ، ولا تكاد تخلو منها دولة في العالم بيد أن ما يجعل منها مشكلة هي المطالب التي تتعارض ووحدة الدولة ، وأمنها الوطني الأمر الذي ينعكس على إضعاف قوتها ، ويهدد استقرارها ، وإن تحقيق الاستقرار السياسي لا يتم إلا بحصول مكونات الشعب العراقي كافة على حقوقها ، ووضع ستراتيجية متكاملة لقيام وحدة وطنية يتطلب فيها تكامل الأبعاد الأثنية والثقافية والسياسية ، وهذا التكامل لا يعني في كل الأحوال وجود تطابق أو تكامل أو اتفاق مطلق بين سكان العراق بقدر ما يعني وجود نوع من الاتفاق والوفاق على ثقافة وطنية مشتركة ، وإطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي وسكان العراق ، مع ضمان حق الأثنيات بالاحتفاظ بخصوصيتها ولكن بضمن إطار الدولة . ودمج العلاقات التاريخية والثقافية والاقتصادية للأثنيات المختلفة ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية العراقية بما في ذلك العلاقات الدولية والمصالح الوطنية في ضمن دستور جمهورية العراق ، وإزالة العقبات التي تحول دون تكوين الأنشطة والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية . وبذلك فإن العراق سوف يقطع الطريق أمام الأعداء في التدخل بشؤنه . ومن هنا فإن وجود نوع من الانسجام على ثقافة وقيم ومصالح عليا من دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الثقافات المختلفة التي يتكون منها سكان العراق سوف يُقلل من خطر التعددية . ويتحقق الاستقرار السياسي باعتماد مبدأ المواطنة أساسا للدولة التي لا تنمو ولا تنضج إلا في بيئة سياسية ديموقراطية ، وفي ظل مناخ سياسي يتسم بالانفتاح ، ويؤمن بالتعددية ، والمساواة ، وقبول الآخر ، ويؤمن بحق الجميع بالتعايش السلمي بعيداً عن روح الصراعات والمنازعات الفئوية .

على الرغم من أن التشريعات العراقية بما فيها بعض مواد الدستور العراقي أشارت إلى حقوق مكونات الشعب العراقي وميزتها ، لكن تظهر الحاجة إلى ضرورة تشريع قانون خاص بالأقليات ، ويعزز ذلك وجود قوانين ومواد دستورية تشجع على ذلك ، فضلاً عن انضمام العراق إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، ووجود تمثيل للأقليات في مجلس النواب يستطيعون المطالبة بوضع هكذا قانون يحقق ضمان ولاء الأقليات للدولة الأمر الذي قد يؤثر على تغيير ارتباطهم بجهات خارجية ، لكن تشريع قانون قد يصطدم بجملة من العقبات منها عدم وجود إحصائيات دقيقة تبين عدد كل أقلية ومناطق تواجدها ضمن المحافظات ، وهذا يؤثر على النسبة الثابتة (الكوتا) ، وصعوبة حصر جميع الحقوق ، وإن حددت دستورياً لان الحقوق تتغير باستمرار بتغير الظروف السياسية في الدولة ، وحتى لو تم إقرار حقوق أو تعديل بسبب تعديل قوانين أخرى فمن غير الممكن أن يكون قانون الأقليات حاضراً بشكل دائمي إلى جانب القانون الجديد أو المعدل في اطار المناقشة والتصويت في مجلس النواب

وتتمثل رؤية النظام السياسي في العراق بعد تحرير العراق من داعش بإحلال الأمن والاستقرار في المناطق المحررة ، وتحقيق التعايش السلمي ، وقبول الآخر ، والترويج لروح المواطنة بعيداً عن الطائفية ، وإنشاء علاقات جيدة مع دول الجوار استناداً إلى المصالح المشتركة ، وحصر السلاح بيد الدولة ، والامتثال لأحكام القضاء ، وسلطة القانون ومحاربة الفساد بأشكاله كافه ، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة لإبعادها عن الفساد ، وفي ظل الوضع الراهن هناك تحديات تهدد الوحدة الوطنية بين الأثنيات تتمثل في الخلاف بين العرب والأكراد من جهة ، والدعوات التي تدعو إلى إقامة إقليم على أساس مناطقي في المناطق الغربية ؟ ومن خلال استقراء المستقبل نتوقع ثلاثة سيناريوهات :

السيناريو الأول : الولاء ، والانسجام ، والانصهار ، وفيها تصل الدولة إلى اقصى حالات الاستقرار السياسي ، بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، والمشاركة الجماهيرية في الحكم السياسي ، وتبقى الأقليات داخل المجموعة ، وتمتثل لإرادة الأكثرية ، ولا يمكن أن يحدث ذلك بسبب التدخلات الخارجية ، وتباين المواقف السياسية ، وتعدد مؤسسات صنع القرار ، وتباطؤ في النمو الاقتصادي . ويمكن تحقيق هذا السيناريو على المدى البعيد ، اذا ما توفرت قيادة سياسية قوية تحظى بمقبولية أغلبية الشعب العراقي ومن مختلف الأثنيات .

السيناريو الثاني : النزاعات ، والانفصال وتكوين دويلات صغيرة ، وفيها تصل الدولة إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي ، وسيدخل ذلك المنطقة بأكملها في حالة نزاع مستمر حول الحدود ، ويؤدي إلى تفكك المجتمع ، ويهدد كيان الدولة ، ولا يمكن أن يحصل ذلك السيناريو لعدم القدرة على المواجهة مع النظام السياسي ، وعدم تقبل دول الجوار ، والدول الإقليمية الأخرى فكرة قيام دول صغيرة

لقوميات نظيرة لها تهدد كيانها ، فضلاً عن التداخل الاجتماعي قومياً ودينياً ومذهبياً سوف يقلل من حدة الصراع وتوقع الحرب الأهلية .

السيناريو الثالث : بقاء الاستقرار السياسي نسبي ، وقد تحصل اهتزازات تهدد الاستقرار السياسي يمكن التغلب عليها بالحوار بين جميع الأثنيات ، ولاسيما أن الشعب العراق اصبح موحداً بعد تجربة داعش ، وان المرحلة القادمة تكون نحو البناء والإعمار والمشاركة السياسية ، وهو السيناريو المتوقع في ظل الظروف الحالية .

الاستنتاجات :

١- يضم العراق مجموعة من الأثنيات القومية وهي : العرب ، والأكراد ، والتركمان ، والشبك ، والأثنيات الدينية وهي : المسلمين ، والمسيحين ، والأيزيديين ، والصابئة ، فضلا عن البهائيين .

٢- تغلب سمة التعايش السلمي بين الأثنيات ، وأن حصل نوع من عدم الاستقرار السياسي عام ٢٠٠٧ و٢٠١٤ .

٣- وضعت تشريعات وقوانين تضمن حقوق جميع الأثنيات ، لكنها لا تلبي كافة طموحاتها .

٤- الامتداد الجغرافي للأثنيات مع دول الجوار أسهم في التدخل الخارجي

٥- فاعلية الأثنيات في تحقيق الاستقرار السياسي هشة طالما لم يتبلور مفهوم الهوية المشتركة ، ومفهوم الدولة لدى أطياف الشعب العراقي كافة .

المقترحات :

١- تشكيل واستحداث لجنة دائمة في مجلس النواب تعنى بحقوق الأثنيات لاسيما الأقليات.

٢- المشاركة السياسية في صياغة القوانين والتشريعات العراقية التي تخص الأثنيات .

٣- تطبيق اللامركزية الإدارية ، وإمكانية منح الحكم الذاتي في بعض المناطق ذات الخصوصية الأثنية.

٤- التنمية الشاملة والمستدامة في كل مناطق العراق ، وإعادة ما دمر منها بصفة خاصة المعالم الدينية .

٥- نشر البيانات الدقيقة بإجراء تعداد سكاني شامل يتضمن سؤالاً عن الأثنيات.

٦- إقامة الندوات والمؤتمرات التي تحث على التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد .

٧- تشجيع المهجرين خارج العراق على العودة إلى ارض الوطن بتوفير الأمن والاستقرار وفرص العمل .

٨- استثمار التداخل السكاني بين العراق ودول الجوار في تعزيز العلاقات السياسية .

٩- نشر الثقافة ، والفنون ، والآداب لكل مكونات الشعب العراقي ، وإقامة المهرجات المشتركة .

١٠- مواجهة مخططات الدول الغربية والتيارات السلفية لتكريس روح الفرقة القومية والدينية والمذهبية.
١١- التأكيد على التنشئة الأسرية السليمة وتربية الأطفال بعيدا عن التطرف .
١٢- توحيد الخطاب العراقي الخارجي بما يضمن مصلحة العراق وأبناء الشعب العراقي بمكوناته كافة.
١٣- إعادة كتابة المناهج الدراسية ، بحذف المفردات التي تثير الطائفية ، والعنصرية .

الهوامش:

(١) علي سالم حميدان ومحمود الجبيس ، جغرافية السكان – مدخل الى عالم السكان– ، دار الصفاء ، عمان ، ٢٠٠١، ص١١٧.

(٢) اسراء كاظم جاسم الحسيني ، التركيب الاثنوغرافي لسكان ماليزيا وأثره في قوة الدولة ، اطروحة دكتوراة ، كلية التربية بنات ، جامعة بغداد ،٢٠١٣ ، ص٩ .

(٣) قاسم محمد عبيد ، التنوع الاثني لسكان السودان واثره في قوة الدولة(دراسة في الجغرافية السياسية) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٧ .

(٤) محمد عبد الغني سعودي،الجغرافية السياسية المعاصرة،مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٥٥ .

(٥) قاسم محمد عبيد ، مصدر سابق ، ص٣٢-٣٦ .

(٦) جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى https://www.iraqja.iq/view.80

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، اسقاطات ٢٠١٨

(٧) مي الزعبي ، التشكيلات السكانية في العراق، جزيرة نت
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cdbe4bea-012c-47ad-be95-dcbc56fee526

(٨) رضا محمد السيد سليم ، الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٣ .

(٩) ظلال جواد كاظم ياسين ، الأهمية الجيو ستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة (دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٥ ، ص٩٤-٩٦ .

(١٠) نصرت مردان ، الشبك: أصلهم، لغتهم، ديانتهم وأعدادهم ، ٤ كانون الأول ، ٢٠١٠ ،
http://www.cese.iq/kitabat/Kitabat_M/Kitabat-M-2010/Kitabat-M-92-04122010.htm

(١١) مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي ، أوضاع المكونات العراقية من الأيزيديين والمسيحيين والشبك ، مواد مقدمة للقاء جمعيات ومنظمات ونشطاء حقوق الإنسان ببرلين بتاريخ ٨ – ٩/ ١١ / ٢٠١٤ ، http://www.ssrcaw.org

(١٢) الموسوعة الحرة ، سكان العراق ، https://ar.wikipedia.org/wiki

13- (http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/06/18/the-sunni-shia-divide-where-they-live-what-they-believe-and-how-they-view-each-other/

(*) حصل الشيعة على (١٩٢ مقعد) ، وحصل السُنة العرب على (٦٢ مقعد) ، والسنة الأكراد (٥٥ مقعد) أن السنة بمجموعهم حصلوا على (١١٧ مقعد) وتوزعت بقية المقاعد على المستقلين والتيار المدني والأقليات في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٨ الذي يتكون من (٣٢٨ مقعداً) ، المصدر : (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، نتائج انتخابات ٢٠١٨) .

(١٤) محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني ، شيعة العراق مصادر القوة والتحديات بعد عام ٢٠٠٣ ، ط١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٣٠٧ .

(١٥) محمد هارون، قضايا الأقليات الدنية والعرقية والطائفية ومستقبلها في العراق، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد ٥٤ ، القاهرة ، ٢٠١١، ص١٢٩ .

(١٦) رضا محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ .

(١٧) مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي ، مصدر سابق ، http://www.ssrcaw.org

(١٨)الجزيرة نت ، الأقليات العرقية والمذهبية الصغيرة في العراق ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/528f9539-80f9-4da4-b66b-a1a17dabd7f6

(**) ظهر اسم الطائفة الأيزيدية بدل اليزيدية بشكل واسع مؤخراً في الأوساط السياسية والاجتماعية والبحثية ، لرغبة الأيزيديين في التخلص من التصاقهم بيزيد بن معاوية ، والتأكيد على قدم هذه الديانة التي وجدت قبل الإسلام، وهذا اللفظ موجود باللغة الكردية .

(١٩) رضا محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص٢٤١ .

(٢٠) خضر دوملي ، الأيزيدية في العراق من التهميش إلى الإبادة ،٢٠١٧/٨/١٧ ، http://altajadud.com

(٢١) رضا محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص٢٤٢

(٢٢) العالم الجديد ، البهائيون في العراق: نصف قرن من التغييب https://al-aalem.com/news

(٢٣) قسم البحوث والدراسات ، جزيرة نت ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e9299d1c-3213-4ca6-8331-7388bfa87449

(٢٤) جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى https://www.iraqja.iq/view.80

(٢٥) جمهورية العراق ، مجلس القضاء الأعلى https://www.iraqja.iq/view.80

(٢٦) جريدة الوقائع العراقية ، قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ، العدد٤١٤٠ ، ٢٠٠٩/١٢/٢٨ .

(٢٧) المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي ، قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي المعدل لسنة ٢٠٠٨ ، http://www.iraq-lg-law.org/ar/content(

(٢٨) جمهورية العراق ، المحكمة الاتحادية العليا ، ١٥ اتحادية ٢٠٠٨ ، ص١ .

(٢٩) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٣٠٠ ، ٢٠١٣/١٢/٢ ، ص٥ .

(٣٠) الصباح الجديد ، تعديلات جوهرية على مشروع قانون انتخاب مجلس النوّاب ، ٢٠١٧/٢/٢٤ ، http://newsabah.com/newspaper/112630

(٣١) الغد برس ، قانون انتخابات مجالس المحافظات ،٢٠١٧/٨/١ ، https://www.alghadpress.com/news/112128

(٣٢) حميدة دقاشي ، دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي دراسة حالة بلجيكا ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص٢٣

(٣٣) بهاء الدين مكاوي ، الاستقرار السياسي : مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه ،٢٠١٧/٨/٢٨ http://alsahafasd.com/10089100

(٣٤) بهاء الدين مكاوي ، الاستقرار السياسي : مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه ،٢٠١٧/٨/٢٨ http://alsahafasd.com/10089100

المصادر :

١- جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٣٠٠ ، ٢٠١٣/١٢/٢ .

٢- جريدة الوقائع العراقية ، قانون تعديل قانون الانتخابات (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ، العدد٤١٤٠ ، ٢٠٠٩٣/١٢/٢٨-

٣- الجزيرة نت ، الأقليات العرقية والمذهبية الصغيرة في العراق ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/528f9539-80f9-4da4-b66b-a1a17dabd7f6

٤- جمهورية العراق ، المحكمة الاتحادية العليا ، ١٥ اتحادية ٢٠٠٨ .

٥- جمهورية العراق ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، نتائج انتخابات ٢٠١٨ .

٦- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إسقاطات ٢٠١٨ .

٧- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، خريطة العراق الإدارية ، ٢٠١٨ .

٨-الحسيني ، اسراء كاظم جاسم ، التركيب الاثنوغرافي لسكان ماليزيا وأثره في قوة الدولة ، أطروحة دكتوراة ، كلية التربية بنات ، جامعة بغداد ،٢٠١٣ .

٩- دقاشي ، حميدة ، دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي دراسة حالة بلجيكا ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٦ .

١٠- دوملي ، خضر ، الأيزيدية في العراق من التهميش إلى الإبادة ،٢٠١٧/٨/١٧ ، http://altajadud.com

١١- حميدان ، علي سالم ومحمود الجبيس ، جغرافية السكان مدخل إلى عالم السكان ، دار الصفاء ، عمان ، ٢٠٠١.

١٢- الزعبي ، مي ، التشكيلات السكانية في العراق، جزيرة نت http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cdbe4bea-012c-47ad-be95-dcbc56fee526

١٣-سعودي ، محمد عبد الغني ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

١٤- سليم ، رضا محمد السيد ، الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٨ .

١٥-صادق ، الهاشمي محمد ، وجمعة العطواني ، شيعة العراق مصادر القوة والتحديات بعد عام ٢٠٠٣ ، ط١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٤ .

١٦-الصباح الجديد ، تعديلات جوهرية على مشروع قانون انتخاب مجلس النوّاب ، ٢٠١٧/٢/٢٤ ، http://newsabah.com/newspaper/112630

١٧-العالم الجديد ، البهائيون في العراق: نصف قرن من التغييب https://al-aalem.com/news

١٨-عبيد ، قاسم محمد ، التنوع الاثني لسكان السودان واثره في قوة الدولة(دراسة في الجغرافية السياسية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

١٩- الغد برس ، قانون انتخابات مجالس المحافظات ،٢٠١٧/٨/١ ، https://www.alghadpress.com/news/112128

٢٠- قسم البحوث والدراسات ، جزيرة نت ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e9299d1c-3213-4ca6-8331-7388bfa87449

٢١- مردان ، نصرت ، الشبك: أصلهم، لغتهم، ديانتهم وأعدادهم ، ٤ كانون الأول ٢٠١٠ ، http://www.cese.iq/kitabat/Kitabat_M/Kitabat-M-2010/Kitabat-M-92-04122010.htm

٢٢- مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي ، أوضاع المكونات العراقية من الأيزيديين والمسيحيين والشبك ، مواد مقدمة للقاء جمعيات ومنظمات ونشطاء حقوق الإنسان ببرلين بتاريخ ٨ – ٩/ ١١ / ٢٠١٤ ، http://www.ssrcaw.org

٢٣- مكاوي ، بهاء الدين ، الاستقرار السياسي : مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه ،٢٠١٧/٨/٢٨ http://alsahafasd.com/10089100

٢٤- المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي ، قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي المعدل لسنة ٢٠٠٨ ، http://www.iraq-lg)-law.org/ar/content

٢٥-الموسوعة الحرة ، سكان العراق ، https://ar.wikipedia.org/wiki

٢٦-هارون، محمد ، قضايا الأقليات الدنية والعرقية والطائفية ومستقبلها في العراق، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد ٥٤ ، القاهرة ، ٢٠١١ .

٢٧-ياسين ، ظلال جواد كاظم ، الأهمية الجيو ستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة (دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٥ .

28-http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/06/18/the-sunni-shia-divide-where-they-live-what-they-believe-and-how-they-view-each-other /

30-http://iraqena.com/iraqmap/